

فيقولوا : « ومن البديع الاستعارة التي من شأنها كذا » . فلولا أنها عندهم لنقل الاسم بشرط التشبيه على المبالغة اما قطعاً واما قريباً من المقطوع عليه لما استجازوا ذكرها مطلقة غير مقيدة . يبين ذلك أنها ان كانت تساوق المجاز وتجري مجراه حتى تصلح لكل ما يصلح فذكرها في أقسام البديع يقتضي ان كل موصوف بأنه مجاز فهو بديع عندهم حتى يكون اجراء اليد على النعمة بديعاً وتسمية البعير حفظاً والناقة ناباً والربيعة عيناً والشاة عقيقة بديعاً كله ، وذلك بين الفساد ثم قال بعد ذكر رأي الآمدي وهو يجيب عن شيء اعترض به على البحري في قوله :

فكان مجلسه المحجب محفل وكان خلوته الخفية مشهد
ان المكان لا يسمى مجلساً الا وفيه قوم . ثم قال : « الا ترى الى قول مهلهل :

نبئت ان النار بعدك أوقدت واستبَّ بعدك يا كليب المجلسُ
أي : أهل المجلس على الاستعارة : « فاطلق لفظ الاستعارة على وقوع المجلس هنا بمعنى القوم الذين يجتمعون في الامور وليس المجلس اذا وقع على القوم من طريق التشبيه بل على حد وقوع الشيء على ما يتصل به وتكثر ملابسته إتياء وأي شبه يكون بين القوم ومكانهم الذي يجتمعون فيه .. الا انه لا يعتد بمثل هذا فان ذلك قد يتفق حيث ترسل العبارة . وقال الآمدي نفسه : ثم قد يأتي في الشعر ثلاثة أنواع آخر يكتسي المعنى العام بها بهاء وحسناً حتى يخرج بعد عمومه الى ان يصير مخصوصاً ثم قال : « وهذه الانواع هي التي وقع عليها اسم البديع وهي الاستعارة والطباق والتجنيس » . فهذا نص في موضع القوانين على ان الاستعارة من اقسام البديع ، ولن يكون النقل بديعاً حتى يكون من أجل التشبيه على المبالغة كما بينت لك . واذا كان كذلك ثم جعل الاستعارة على الاطلاق بديعاً فقد اعلمك انها اسم للضرب المخصوص من النقل دون كل نقل فاعرفه » (١) .

(١) اسرار البلاغة ص ٣٦٩ - ٣٧١ . وينظر الموازنة ج ١ ص ٣٧٢ .